



السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون والمندوبان الساميان والمندوب العام

الموضوع: كيفيات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات.

المرفق: نموذج الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، فكما تعلمون، وضعت الحكومة ضمن أولوياتها النهوض بأوضاع جمعيات المجتمع المدني من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها الرفع من أداء الجمعيات وتحسين مستوى الأدوار الحيوية التي تضطلع بها.

ولهذا الغرض، عملت الدولة على دعم العديد من مشاريع وبرامج وأنشطة تلك الجمعيات، من خلال تخصيص جزء من اعتماداتها المالية السنوية لفائدة تمويل تلك المشاريع والبرامج، سواء من خلال الميزانيات المرصدة للقطاعات الوزارية أو المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويخضع الدعم العمومي للجمعيات وتمويل برامجها وشراكاتها ومالياتها لقواعد الشفافية والحكامة الجيدة والمساءلة والمحاسبة المنصوص عليها في الدستور والقوانين الجاري بها العمل، مع تمتيعها بمقتضيات قانونية تلائم طبيعة وأنشطة الجمعيات التطوعية المتنوعة والمتفاوتة القدرات.

وفي هذا السياق، وحرصا على ضمان شفافية ونجاعة منظومة تدبير عمليات الدعم العمومي للجمعيات، يهدف هذا المنشور، إضافة إلى التذكير بالنصوص القانونية المؤطرة لهذا الدعم، إلى تحديد كيفيات إعداد الحسابات السنوية المتعلقة باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات من الدولة والجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية أو الشركات التي تساهم الدولة أو الجماعات والمؤسسات الألفة الذكر في رأس مالها كليا أو جزئيا.

أولاً: النصوص القانونية المؤطرة للالتزامات المرتبطة بالدعم العمومي للجمعيات

طبقاً لمقتضيات الفصلين 32 و32 مكرر مرتين من الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما تم تغييره وتتميمه، تلتزم الجمعيات التي تتلقى دورياً الدعم العمومي بضرورة تقديم ميزانياتها وحساباتها وفقاً لشروط التنظيم المالي والمحاسباتي المحدد بموجب قرار وزير المالية المؤرخ في 31 يناير 1959. كما تلتزم المادة 87 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية للجمعيات بتقديم الحسابات المتعلقة باستخدام الأموال والمساعدات العمومية للمجلس الأعلى للحسابات.

كما لا تخفى عليكم الأهمية التي حظي بها الدعم العمومي للجمعيات وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية المؤطرة للتمويل العمومي للجمعيات أهمها دورية السيد الوزير الأول رقم 2003/7 المؤرخ ب 27 يونيو 2003 ومنشور السيد رئيس الحكومة رقم 2014/2 المؤرخ في 5 مارس 2014 المتعلقين توالياً بالشراكة بين الدولة والجمعيات ومراقبة المجلس الأعلى للحسابات لاستخدام الأموال العمومية التي تتلقاها الجمعيات.

ويأتي هذا المنشور استكمالاً للترسانة القانونية السالفة الذكر من خلال تحديد كفاءات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات من الدولة والجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية أو الشركات التي تساهم الدولة أو الجماعات والمؤسسات الألفة الذكر في رأسمالها كلياً أو جزئياً.

وفي هذا الإطار، وتفعيلاً لمبدأي الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، يتعين على الجمعيات المستفيدة من التمويل العمومي التقيد بالالتزامات التالية:

- مسك محاسبة وضبط الدفاتر والسجلات المحاسبية الخاصة بالجمعيات وفقاً للمنظومة المحاسبية الجاري بها العمل؛
- تأطير الدعم العمومي باتفاقيات مبرمة بين الجمعيات والجهات المانحة تحدد بدقة النشاط أو المشروع المزمع تمويله ومدى مطابقته مع الأهداف الرئيسية للجمعية المدرجة في قانونها الأساسي؛
- الالتزام بإعداد الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية وفقاً للنموذج المرفق بهذا المنشور، مع الإدلاء به للمجلس الأعلى للحسابات، وذلك قبل 15 مارس من السنة الموالية؛
- تبرير المداخل والنفقات عن طريق مسك الأوراق المحاسبية المثبتة للعمليات المالية؛

- احتفاظ الجمعية، بالنسبة لكل عملية متعلقة بمشروع مستفيد من الدعم العمومي، بالوثائق المحاسبية الأصلية (عروض الأثمان -سندات الطلب -وصولات الاستلام -الفواتير -السجل المحاسبي الخاص بالمشروع لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات...)

ثانياً: حساب استخدام الأموال والمساعدات العمومية من طرف الجمعيات

تطبيقاً لمقتضيات المادة 87 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، يتوخى هذه المنشور بسط البيانات والمعلومات التي يجب ان يتضمنها الحساب الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية (النموذج المرفق) باعتباره وثيقة وأداة للرقابة وتتبع استخدام الموارد التي تم تحصيلها من طرف الجمعيات في إطار الدعم العمومي؛ ويتضمن الحساب المذكور معلومات متعلقة بالجمعية وبالموارد المتحصل عليها وكذا استخداماتها وذلك وفقاً للجداول التالية:

- ورقة تعريفية حول الجمعية، أهدافها وأنشطتها وبرامجها؛
- بيان للموارد حسب المصدر، وتتعلق حصرياً بالأموال المحصلة في إطار الدعم العمومي مصنفة حسب الجهة المانحة، والإطار القانوني والتعاقدي والمشاريع والأنشطة موضوع التمويل مع تحديد التدبير المالي المفصل لهذه التمويلات؛
- بيان للاستعمالات حسب الوجهة: وتتضمن النفقات الملتزم بها من طرف الجمعية برسم المهام المنجزة مع إرفاقها بمراجع الوثائق المثبتة للالتزامات والأداءات؛
- بيان مفصل للمشاريع المنتهية الإنجاز يحدد التكلفة الإجمالية للمشروع، ومجموع المبالغ المحولة واستعمالاتها مع تبيان الباقي من المبالغ غير المستعملة المرصدة للمشروع؛
- بيان مفصل للدعم العمومي العيني من مساعدات وهبات ووصايا وتبرعات.

وإذ تؤكد على أهمية الالتزام بهذا المنشور، فاني أدعو القطاعات والمؤسسات إلى التقيد به ودعوة الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي إلى ضرورة إعداد الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تلقتها حسب النموذج رفقته والإدلاء به لدى المجلس الأعلى للحسابات.

أهيب بكم إلى العمل على تعميم هذا المنشور على كافة الإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات التابعة لكم والخاضعة لوصايتكم، وحث الجميع على الالتزام بمقتضياته ضماناً لتحقيق الغايات المرجوة منه.

مع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
عزينة خنوش

الملحق

الجدول رقم 1: الموارد المتحصلة (*) في إطار الدعم العمومي للسنة المالية

المبالغ الباقي تحويلها	المبالغ التي تم تحويلها خلال السنوات المالية السابقة		المبالغ التي تم تحويلها خلال السنة المالية المنتهية		المبلغ الإجمالي للدعم	موضوع الدعم (المشروع أو النشاط)	تاريخ الاتفاقية ومدتها سرانها	الإطار الاتفاقي / القانوني (**)	الجهة المانحة
	التاريخ	المبلغ	التاريخ	المبلغ					

* يخص هذا الجدول كل الاتفاقيات التي توّطر الدعم العمومي السارية المفعول.

** رقم اتفاقية الشراكة بين الجمعية والجهة المانحة.

الجدول رقم 2: الاستعمالات المنجزة في إطار الدعم العمومي للسنة المالية.....

مراجع الوثائق المتبنة للأداء (***)	المبالغ المؤداة من طرف الجمعية		مراجع الوثائق المتبنة للالتزام (***)	المبالغ المتترم بها من طرف الجمعية		موضوع النفقة	المبلغ الإجمالي للدعم	تاريخ الاتفاقية ومدة سريانها	الاتفاقية (*) أو الإطار القانوني الخاص بالمشروع	المشروع أو النشاط
	التاريخ	المبلغ		التاريخ	المبلغ					

* رقم اتفاقية الشراكة بين الجمعية والجهة المانحة وفي غياب الاتفاقية يجب تحديد الإطار القانوني الذي ينجز فيه المشروع موضوع الدعم.
 ** مراجع الوثائق المحاسبية (عروض الأثمان -سندات الطلب -وصولات الاستلام -القوائم...) التي تم اعتمادها لإنجاز الالتزام بالنفقة.
 *** الوثائق المثبتة للأداء من شيك أو تحويل بنكي أو وصل.

الجدول رقم 3: المشاريع المنتهية الإنجاز خلال السنة المالية.....

ملاحظات	باقي المبالغ المرصدة للمشروع غير المستعملة *	مجموع الاستعمالات	المبالغ المحولة		المبلغ الإجمالي الدعم	رقم وتاريخ إبرام الاتفاقية	الجهات المانحة	المشروع
			التاريخ	المبلغ				

*المبالغ المتبقية (غير المستعملة) من المبلغ الإجمالي الذي تم تخصيصه لمشروع محدد تم الانتهاء من إنجازه.

الجدول رقم 4: الدعم العمومي العيني (المساعدات والهبات والوصايا والتبرعات...)

ملاحظات	الباقى غير المستعمل	الاستعمالات	العملية		القيمة التقديرية الدعم العيني (*)		المشروع أو النشاط المعني بالدعم العيني	طبيعة المنحة	الجهات المانحة
			التاريخ	المرجع الاتفاقي أو القانوني (**)	الكمية أو العدد	القيمة المالية			

*قيمة الدعم العيني يجب أن تكون تقديرية (إعطاء قيمة مالية تقريبية للمنحة أو المساعدة وتحديد هذا الدعم من حيث العدد أو الكمية إذا أمكن)
**رقم اتفاقية الشراكة بين الجمعية والجهة المانحة وفي غياب الاتفاقية يجب تحديد الإطار القانوني الذي ينجز فيه المشروع موضوع الدعم.